



مع بدء الثورة بدأت تتوضّح نية ملالي طهران في سوريا عبر أدائهم بشار الأسد والرجال المحيطين به، حيث يعملون على تغيير الخارطة السكانية في سوريا، بما يناسب ديمومة وتوسيع الرقعة المؤيدة للنظام، وربطها نهائياً بالنظام الإيراني معتمدين على تجنّيس شيعة من إيران ولبنان والعراق، وتوزيعهم على المناطق المراد السيطرة عليها، والتي تجاور المناطق ذات الغالبية العلوية، لتصل مؤخراً إلى قلب العاصمة دمشق.

وذلك بعدما فقد نظام بشار الأسد حاضنته الشعبية في الكثير من المناطق التي ثارت على حكمه المرتكز على طائفة بعينها في مصدر القرار الأقوى، ويقول إعلامي سوري متخصص بالشأن الإيراني: تعرضت - ولا تزال تتعرض - المدن السورية لعمليات تهجير وقتل منهج على الهوية، بغية إخلائها تمهيداً لصياغتها بلون شيعي، كما حصل، ويحصل في حمص، والقصرين، وريف حماة.

ويتابع: اعتمد ملالي طهران على شبيحة النظام المدربين في إيران لتنفيذ مخططهم الاستيطاني، فكانوا أداتها المباشرة في تهجير الأهالي، وإذلالهم وإجبارهم على ترك مناطقهم تمهيداً للمرحلة الأهم - حيز التنفيذ - وهي استقدام عائلات الميليشيات والمرتزقة الشيعة إلى تلك المناطق على كثرتهم وتوطينهم فيها.

في التاسع عشر من كانون الثاني 2012، أصدر بشار الأسد المرسوم رقم 66 بإحداث منطقتين تنظيميتين في نطاق محافظة دمشق، واتضح بعدها أن خطط الهدم استهدفت الأحياء الجنوبية من دمشق وصولاً إلى حرستا الثائرة أيضاً، وهذا ما تعرضت له 9 أحياء في حمص، ومخيم النازحين في درعا، بالإضافة لمناطق في ريف سلمية في حماة.

تقول مصادر إن آلاف العائلات الشيعية، من الميليشيات العراقية واللبنانية، والأفغانية، والإيرانية، منحت الجنسية السورية، وتركز توطين عدد منها مع عائلاتهم في محافظة السويداء ذات الغالبية الدرزية، والمحاضنة على مرض لها هذا النظام، على الرغم من الكثير من البيانات التي صدرت من مشايخ السويداء رفضت فيها خدمة أبناء السويداء في جيش النظام على جبهات القتال وطالبت بأن تكون خدمتهم في السويداء حسراً، بالإضافة لإصدار قرارات منها تحريم شراء الأثاث (المعفش) والذي يبيعه شبيحة النظام ومرتزقة ملالي طهران، على غرار ما حدث في جرمانا.

سوريا بالأرقام:

تقول الإحصاءات إن نسبة (السنة) في سوريا أكثر من 80 بالمئة، للعرب النصيب الأكبر منها إلى جانب كل من قوميات أخرى كـ"الأكراد، والتركمان، والشركس، وهناك طوائف تشكل حوالي 15 بالمئة من مجمل سكان سوريا التي يبلغ تعداد سكان أكثر من 23 مليون نسمة.

وتقدر إحصائيات نسبة النازحين منهم داخل البلاد أكثر من 6 ملايين نازح، أما عدد اللاجئين في دول المجاورة أو في أوروبا وكافة بلدان العالم، فقد بلغ 3 ملايين لاجئ، ولعل الملفت في هذه الإحصائيات أن نسبة النازحين واللاجئين العرب من السنة تقدر بـ 98 بالمئة من مجمل النازحين واللاجئين على حد سواء.

الواضح أن أكثر المناطق تأثراً بالتغيير الديموغرافي الناتج عن عمليات التهجير، بحسب المناطق والمدن الأكثر تضرراً هي: "حمص وريفها، وحلب، ودرعا، ودمشق وريفها"، وعلى وجه الخصوص المناطق الريفية من حمص وإدلب وحمص ودرعا، أي أن التغيير الديموغرافي استهدف الأكثريات السكانية من العرب السنة ومراكزها العمرانية الكبرى.

عائلات مقاتلين شيعة تستوطن في دمشق وريفها:

يقول أحد مقاتلي الجيش الحر في الغوطة الشرقية (أبو سالم) لـ"سراج برس" إنه وفي طريق زحف الثوار نحو فرع المخابرات الجوية في عربين، وإدارة المركبات في حرستا، فاجأهم ما رأوه في حي العجمي الذي يفصل عربين عن حرستا، والذي تعد جبهاته مشتعلة دائماً، حيث يعتبر الحي الحصن المنيع وخط الدفاع الأول عن إدارة المركبات وطريق الإمداد الوحيد لها، ويوجد في الحي فرع مرور ريف دمشق وكراج الحجز ومبني محافظة ريف دمشق ومبني وزارة الري، ما جعل للحي أهمية بالنسبة لقوات النظام.

يقول "أبو سالم": "تبين أنه هناك مقاتلون أجانب على الجبهة وخلال تقدمات الثوار على جبهات الحي تبين أن هناك عائلات غريبة تسكن ذلك الحي"، ويضيف: "أحد العناصر المصابين الذي بقي لفترة عالقاً في الحي، قال لنا: من يسكن في الحي هم مقاتلون شيعة وعائلاتهم، ويقدم لهم النظام الخدمات كافة بدعم إيراني كامل، حيث جعلهم يتذدون من منازل الحي مساكن لهم ما يبرر استبسالهم للدفاع عن المنطقة، وذلك بعدما أخلى النظام السكان الأصليين عنه بحجة أنها منطقة عسكرية وجبهة مواجهات، والمقاتلون هم من جنسيات مختلفة (إيران، العراق، لبنان، أفغانستان، جنسيات أخرى).

حمص (الحاج فادي):

شهدت مدينة حمص وريفها وخاصة القصرين، أخطر وأوضع عملية تغيير ديمغرافي، حيث هجرت ميليشيات "حزب الله" أكثر من 250 ألف نسمة من حمص وحدها.

وتقصد النظام تدمير مبني السجل المدني في حمص، في مسعى لطمس الهوية الديمغرافية للمدينة، علمًا أن دوائر النظام التي تعمل بشكل مختلف منذ أكثر من أربعين عاماً من حكم الأسددين الأب والابن، لا تملك وثائق إلكترونية لهذه السجلات، ما يعني أن النازح في حال عودته لن يجد أي وثيقة تثبت أحقيته، وملكيته للعقار الذي كان يملكه قبل تهجيره.

ومن المعلوم أن من رعى خروج الثوار من أحياء حمص المحاصرة هو المبعوث الإيراني "الحاج فادي"، ويفاوض حالياً لإخراج الثوار من حي الوعر المحاصر آخر معاقل الثوار في حمص، ويقدم التسهيلات بغية خروج المدنيين إلى لبنان بغية

إفراج الحي من سكانه الأصليين.

يقول جعفر محب الدين أحد أبناء القصیر بريف حمص: "بالنسبة للقصیر، بدأ التدخل الواضح من قبل ميليشيا حاشیة الشیعیة اللبنانيّة، بالتزامن مع معركة القصیر الشهیرة، وبعدها باتت تظهر ملامح المد الطائفي في حی الخالدیة بحمص القديمة، سياسة النظام في حمص كانت طائفية بامتیاز وأعوام الثورة كانت کافية لتبديل هوية حمص بالکامل لتكون الطائفة الشیعیة هي الأقلیة بعد أن كانت الأکثریة في المدینة".

ويضيف جعفر: "ربع محافظة حمص والتي تمثل أحياء السنة تم محوها من الخارطة السكانیة، مؤکداً أن القطاع ما بين طریق (حمص - طرطوس) وطريق (حمص - دمشق) هذه المنطقة والتي تبدأ من (باب عمرو) مروراً بقرى (تل الشور، آبل، المبارکیة)، وصولاً إلى القصیر، وجوسیه المتأخمتین للحدود اللبنانيّة حيث تضم هذه المنطقة ما يتجاوز ٧٥ قریة سنیة، تم تهجیر سکانها وسرقة منازلها المهدمة بفعل القصف، واستبدال السکان بآخرين من عوائل المرتزقة الشیعیة الذين يقاتلون بتلك المنطقة".

ويضيف: "وكذلك الحال بالنسبة للقصیر التي هجر معظم سکانها من السنة، وحتى بعض العائلات المیسحیة في المدینة تمت مضايقتهم من قبل تلك المیلشیات، ليقرروا الهجرة أيضاً".

ويردف: "الخطة التي يرسمها النظام لمدینة حمص خبیثة جداً، فحمص القديمة أصبحت خالية من سکانها الأصليين علاوة عن التلاعيب فيما تبقى من السجلات العقاریة والمدنیة، لصالح الوافدین الجدد من قرى جبال العلویین، أو حتى المقاتلين الشیعیة الذين اصطبغوا عائلاتهم معهم".

كل ما ذكر ينذر بكارثة تنتظر سوريا، في مخطط منهج لتغيیر الخريطة السكانیة، بما يلائم بقاء نظام بشار الأسد على الأقل في مناطق لا ينوي التخلی عنها، على أمل منه التوصل إلى حل يبقيه بالسلطة على أساس تقسیم جغرافي معین!

سراج برس

المصادر: